Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

1-7 حزيران/يونيو 2010 - العدد رقم (40)

العناوين الرئيسية:
- الرئيس البشير سيواجه الاعتقال إذا حضر قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا، ص 5.

أبرز وقائع الأسبوع: إعلان كمبالا يتناول مسألة مذكرات الاعتقال

2 حزيران/يونيه – تبنى الممثلون رفيعو المستوى المشاركون في المؤتمر الاستعراضي إعلان كمبالا الذي عقدوا بموجبه، بين أمور أخرى، العزم على مواصلة جهودهم وتعزيزها لضمان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للنظام الأساسي، لا سيما في مجالات إنفاذ قرارات المحكمة وتنفيذ مذكرات الاعتقال، والتعبير عن دعمهم السياسي والدبلوماسي للمحكمة.

تغطية أعمال المؤتمر الاستعراضي مستمرة على الصفحة رقم 5.

I- التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الأسبوع، عرض مكتب المدعي العام 10 ملفات في القضايا المختلفة كما قام بـ 5 مهمات إلى 5 دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في نيسان/أبريل 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة؛ مركزاً على منطقة إيتوري حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسية أكثر الجرائم خطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديالو وبوسكو نتاغاندا، قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي، قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية في منطقة إيتوري. في 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديالو. في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. ولا يزال بوسكو نتاغندا طليقاً. في أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في مقاطعة كيفو.

في 1 حزيران/يونيه – خلص مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، فيليب ألستون، في تقرير مهمته إلى جمهورية الكنغو الديمقراطية أن السلطات في جمهورية الكنغو الديمقراطية التحقيق مع مجرمي الحرب المشتبه فيهم واعتقالهم، بما فيهم بوسكو نتاغاندا الذي يشكل موضوعاً لمذكرة اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وأوصى المقرر أن يُركز المدعي العام في تحقيقاته في منطقة كيفو على جرائم العنف الجنسي التي تُشكل سبباً رئيسياً للوفاة بين النساء، كما أعرب عن قلقه إزاء الإفلات من العقاب لكبار القادة العسكريين

2-1- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة. وفي تموز/يوليه 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، فينسنت أوتي (يُدعى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، أوكوت أودهيامبو، راسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، دومينيك أونجوين. ولم يُبَتْ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من 1500 شخص، واختطف أكثر من 2250 شخص، وشرد ما يفوق تماماً الـ 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون العام المنصرم، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 80 ألف شخص كما قتل ما يُقارب الـ 250 شخصاً في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

29 أيار/مايو – كجزء من الرحلة التي نظمتها كل من منظمة "هورينيت" ومنظمة "التحالف اليوغندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية" ومنظمة "لا سلام بلا عدالة"، سافر رئيس قسم التعاون الدولي بمكتب المدعي العام (أمادي باء) إلى شمال أوغندا لعقد اجتماعات في مقاطعات عدة مع الضحايا.

2 حزيران/يونيه – قال الرئيس موسيفيني في خطابه السنوي للأمة، في إشارة إلى جوزيف كوني: "*سيتم إيقاف الخراب الذي يُحدثه أحياناً في الكنغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. لا ينبغي للعالم مجرد الجلوس والمشاهدة. إن الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية* [التوقيع على مشروع قانون ليصبح قانوناً يتعلق بنزع سلاح جيش الرب للمقاومة وتعافي شمال أوغندا] *عبارة عن تطور نُرحب به*".

3 حزيران/يونيه – التقى المدعي العام مورينو أوكامبو بزعيم حزب مؤتمر الشعب الأوغندي، أولارا أوتونو، بناء على طلب الأخير. وأكد المدعي العام أن مكتبه لا يزال يتلقى المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة التي ارتُكبت في أوغندا منذ تموز/يوليه 2002 ويحللها. بالنسبة للمسائل المتعلقة بالأحداث التي وقعت قبل ذلك الوقت، تنطبق عليها الإجراءات القضائية المحلية وحدها؛ لأن نظام روما الأساسي لم يدخل بَعد حيز التنفيذ.

6 حزيران/يونيه – سلطت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، الضوء على أهمية تقديم قادة جيش الرب للمقاومة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحقهم إلى العدالة. إذ قالت: "*أتمنى كثيراً أن يتم في وقت قريب جداً إلقاء القبض على قادة جيش الرب للمقاومة الثلاثة الذين لا يزالون على قيد الحياة، والذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحقهم، ومحاكمتهم*". كما دعت بيلاي السلطات الأوغندية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال العمليات التي قام بها الجيش لنزع أسلحة السكان في منطقة كاراموجا.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

في آذار/مارس 2005، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة. وفي حزيران/يونيه 2005، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وصدرت ثلاث مذكرات اعتقال بحق أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير وأمر بالحضور بحق بحر إدريس أبو قردة. ولم يُبَتّ بَعد في مذكرات الاعتقال الثلاث. وقد استأنف الادعاء القرار الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بالأكثرية بإسقاط تُهم الإبادة الجماعية من مذكرة توقيف الرئيس البشير. في 3 شباط/فبراير، قضت دائرة الاستئناف بأن قرار رفض اعتماد تُهم الإبادة الجماعية ضد الرئيس البشير كان خطأً قانونياً. لقد مَثُلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب أمر بالحضور. وبعد مُثُوله للمرة الأولى في 18 أيار/مايو 2009، سُمح لي أبا قردة بمغادرة هولندا. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة استماع لإقرار التُهم. في 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفض بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قرار إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة في القضية المرفوعة ضد هارون وكوشيب".

3 حزيران/يونيه – في إحاطته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سلط وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (جون هولمز) الضوء على صعوبات الوصول إلى العديد من المناطق في دارفور، مشيراً إلى أنه لم يتغير سوى القليل منذ أن قامت حكومة السودان بطرد أكثر من عشر منظمات للإغاثة في عام 2009. ووفقاً لهولمز، لا يزال التشريد والصراع وعدم الوصول إلى المتضررين واختطاف العاملين في المجال الإنساني مستمراً.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة. وفي أيار/مايو 2007، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. لقد أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و 2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة استماع لاعتماد التُهم. وفي 15 حزيران/يونيه 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة التمهيدية الثالثة. وتم تحديد تاريخ 5 تموز/يوليه 2010 موعداً لبدء المحاكمة. في 27-28 نيسان/أبريل، عقدت دائرة المحاكمات جلسة سماع حول مقبولية القضية. في موازاة ذلك، يواصل مكتب المدعي العام في متابعة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005.

5-1- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كينيا حول أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008. في 9 تموز/يوليه 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد أنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كلاهما، الرئيس ورئيس الوزراء، بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخص؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أُخرى من حالات الاغتصاب غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخص بجروح في خضم الهجمات المنهجية الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيق في الحالة يغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيقات فيها.

1 حزيران/يونيه – في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية، أبلغت النائبة العامة في كينيا آموس واكو الوفود المشاركة في المؤتمر أن الحكومة الكينية ملتزمة التزاماً تاماً بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية: أكد الرئيس ورئيس الوزراء للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية دعمهما للتحقيقات الجارية والمحاكمات إن وجدت".

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الالتماسات المقدمة بموجب المادة 15 والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

إن التحقيق الأولي، المرحلة الأولى لأنشطة مكتب المدعي العام، يحدد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق أم لا. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، التأكد من عدم تعارض فتح التحقيق بواسطة المدعي العام مع مصالح العدالة. في خلال هذه المرحلة، تمشياً مع المادة 15، يقوم مكتب المدعي العام بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي لا يعني أنه سيتم فتح تحقيق.

7 حزيران/يونيه – رداً على الأسئلة المتعلقة بسري لانكا، أكد مكتب المدعي العام أنه لا يملك الولاية القضائية الإقليمية في سري لانكا. ولكن، في حالة قيام أفراد من رعايا دولة طرف في نظام روما الأساسي بارتكاب جرائم في سري لانكا، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تنظر في ممارسة ولايتها القضائية على أساس جنسية الجناة الرئيسيون.

1-2- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم بارتكاب جميع الأطراف الفاعلة المعنية جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في كولومبيا. ويحقق المكتب في جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

3-2- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. في 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. أجرى المكتب زيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. سيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا ارتُكبت جرائم تدخل في نطاق ولاية المحكمة القضائية. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. في 15-16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. في 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها؛ في سياق متابعة تقرير غولدستون. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخصاً للتقارير المتعلقة بمدى استيفاء الإعلان المقدم من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية للمتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في الفترة 2002-2005، ارتُكبت على نطاق واسع معظم الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي المزعوم. في 17-18 تموز/يوليه، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان.

3 حزيران/يونيه – على هامش المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية، التقى المدعي العام (مورينو أوكامبو) مع وزير العدل في كوت ديفوار (مامادو كونيه)، الذي أطلع المدعي العام حول التطورات الأخيرة في الأنشطة القضائية لبلاده.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليه 2003، تمتلك المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو ولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من جانب مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في وكناكري وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة. وفي 12-13-15 كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد لضمان أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. ومن 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. وفي الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو، اجتمع أعضاء مهمّة مكتب المدعي العام الرسمية الثانية إلى غينيا إلى وزير العدل الغيني (العقيد لوحالامو) وقضاة غينيين. وقد أبدت السلطات الغينية تعاونها الكامل مع المحكمة.

1 حزيران/يونيه – خلال مناسبة جانبية نظمته الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية في غينيا، أشارت غينيا إلى "تعهدها بتنفيذ إجراءاتها القضائية الوطنية تحت رقابة مكتب المدعي العام وتقييمه".

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

استمرار تغطية أعمال المؤتمر الاستعراضي

1 حزيران/يونيه – التقى المدعي العام مورينو أوكامبو مع نائب وزير العدل والتنمية الدستورية الجنوب أفريقي (واندريز نيل) وناقش معه قضايا التعاون.

2 حزيران/يونيه – التقت نائبة المدعي العام فاتو بنسودا مع كل من وزير العدل والدفاع والأمن البوتسواني (سريتسي رماديلوكا) والنائب العام البوتسواني (عثليا مولوكوم)، وشكرتهما على دعم بتسوانا الثابت للمحكمة.

2 حزيران/يونيه – شارك المدعي العام مورينو أوكامبو في غداء عمل نظمه وفد البرلمان الأوروبي، وناقش مع الوفد التعاون الأوروبي مع المحكمة.

2 حزيران/يونيه – خلال اجتماع اللجنة المعنية بتقييم أثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتضررة، قالت المتحدثة الرئيسية راديكا كوماراسومي - الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الطفولة والنزاعات المسلحة – بشدة، الآتي: *"لم نكن في حاجة إلى الانتظار حتى نهاية الإجراءات القضائية لمساعدة الضحايا"*.

2 حزيران/يونيه – خلال اجتماع للجنة تقييم السلام والعدل، برئاسة كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، اتفق أعضاء اللجنة على أن هذا هو العالم الجديد مع وجود مرفق ينظر في الجرائم التي تندرج تحت نظام روما الأساسي. واختتم كينيث روث أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية شكل تطوراً ضاهى زخمه زخم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعا الدول أن تبرهن على التزامها من خلال تنفيذ مذكرات الاعتقال والدفاع عن المحكمة الجنائية الدولية.

3 حزيران/يونيه – قدم المدعي العام مورينو أوكامبو بياناً خلال المناقشة الخاصة بتقييم مبدأ التكاملية. وأكد المدعي العام أن "التكامل الإيجابي يكمن في مساعدة الدول لبعضها البعض مع تلقي دعم إضافي من المحكمة الجنائية الدولية نفسها وكذلك من المجتمع المدني لتلبية التزامات نظام روما الأساسي".

3 حزيران/يونيه – خلال اجتماع لجنة تقييم التعاون، أشار الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية (فيليب كيريش) إلى أن الدعم الشعبي والدبلوماسي – وخاصة لتنفيذ مذكرات الاعتقال – كان له أهمية كبيرة في تحقيق التعاون الناجح بين الدول الأطراف والمحكمة. وقد استطاعت الدول الأطراف المساهمة في ذلك عن طريق تذكير الآخرين بانتظام بأهمية المحكمة، لا سيما عندما كانت الظروف صعبة. وعلاوة على ذلك، كان التعاون من جانب الدول غير الأطراف ذات أهمية حاسمة للمحكمة.

3 حزيران/يونيه – التقى المدعي العام مورينو اوكامبو مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، وناقشا معاً التعاون بين المنظمتين.

3 حزيران/يونيه – التقى المدعي العام مورينو اوكامبو مع وزير العدل في رواندا، تارسيس كاروجاراما، وكذلك مع وزير العدل وحقوق الإنسان في جمهورية الكنغو الديمقراطية، لوزولو بامبي لسه، لمناقشة مسائل التعاون مع المحكمة.

3 حزيران/يونيه – التقت نائبة المدعي العام فاتو بنسودا مع وزير العدل في مالي، معرفة تراوري، الذي شدد على دعم بلاده للمحكمة وعمل مكتب المدعي العام.

5 حزيران/يونيه – أشار مكتب الرئيس الأوغندي عدم دعوة الرئيس البشير إلى قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا في تموز/يوليو، وأن مسؤولين حكوميين آخرين سيُمثلون السودان في القمة. ووفقاً للتقارير، قال متحدث باسم مكتب الرئيس اليوغندي أن "يوغندا لم تدعُ البشير بسبب تشابه النتائج التي توصلت إليها اللجنة المختارة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، مع تلك التي توصلت إليها المحكمة الجنائية الدولية". وفي وقت لاحق، أوضحت أوغندا أنه سيتم دعوة البشير مع التزام أوغندا بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.

5- الفعاليات القادمة

- 4 حزيران/يونيه – يُسافر المدعي العام إلى نيويورك لإجراء مشاورات.
- 11 حزيران/يونيه – في نيويورك، يُقدم المدعي العام إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الحالة في دارفور.

- 21-24 حزيران/يونيه – يُوفد مكتب المدعي العام مهمّة رسمية إلى جورجيا في إطار عمل تحقيقاته الأولية.
- 25 حزيران/يونيو - المدعي العام، ممثلاً للمحكمة الجنائية الدولية بصفتها الفائزة السابقة، يُسلم جائزة توماس بريمو فالينتي السابعة للكاتب الايطالي روبرتو سافيونو في مدريد.

- 5 تموز/يوليه – بدء المحاكمة في قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو.
- 8 تموز/يوليه – يتحدث المدعي العام عن "واقع تنفيذ العدالة" في ندوة حول منع الصراعات والتسوية والمصالحة، التي ستُنظمها جامعة جون هوبكنز، بولونيا.
- 12 تموز/يوليه – يُشارك المدعي العام في مناقشة الطلاب الدوليين في جامعة أمستردام.
- 14-16 تموز/يوليه – تُشارك نائبة المدعي العام في مؤتمر دولي حول 'أفريقيا ومستقبل العدالة الجنائية الدولية' في جامعة ويتواترسراند، جوهانسبرغ.

* تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني: Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int